

رئاسة مجلس الوزراء هيئة مستشاري مجلس الوزراء

استدراك

نشر في الجريدة الرسمية بالعدد رقم (٢٩) مكرر الصادر بتاريخ ٢٠٢٣/٧/٢٥ القانون رقم ١٦٠ لسنة ٢٠٢٣ بتعديل بعض أحكام قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ ، وقد تبين وجود خطأ مادى في نص الفقرة الأولى من المادة (٢٠) المستبدلة بموجب المادة الأولى من ذلك القانون ، وبيانه كالتالى :

المادة (٢٠) الفقرة الأولى :

«مع عدم الإخلال بأحكام المادة (٢٣) من هذا القانون ، يجوز بقرار من مجلس الوزراء منح الشركات ، أيًا كان شكلها القانوني ، القائمة أو التي تؤسس لإقامة مشروعات استثمارية جديدة أو مشروعات استراتيجية أو قومية تسهم في تحقيق التنمية في المجالات وبالمعايير التي يصدر بتحديدها قرار من مجلس الوزراء ،» .

خطأ

والصواب :

المادة (٢٠) الفقرة الأولى :

«مع عدم الإخلال بأحكام المادة (٢٣) من هذا القانون ، يجوز بقرار من مجلس الوزراء منح الشركات ، أيًا كان شكلها القانوني ، القائمة أو التي تؤسس لإقامة مشروعات استثمارية جديدة ، أو مشروعات استراتيجية أو قومية تسهم في تحقيق التنمية في المجالات وبالمعايير التي يصدر بتحديدها قرار من مجلس الوزراء ،» .

لذا لزم التنويه